الموارد الاقتصادية

والفريقان المتحاربان

للسر فاي المحاضر بكلية التجارة بجامعة فؤاد الاول

ان ما حدث من وجوه التحول خلال الاشهر التي انقضت على نشوب هذه الحرب حمل كثيرين على تغيير آرائهم في معظم الشؤون . ومع ان النشاط الحربي في البحار قد طغى على غيره في الميادين الاخرى فالواقع ان هذه الحرب انما هي حرب اقتصادية قبل كل شيء

لذلك نرى ان الحقائق التي سنوردها فيما يلي شأناً خاصًا في هذا الصدد ولكننا نريد ان نوجه النظر الى ان الارقام الواردة في شتى الاحصاءات انما بنيت على أساس ما كانت عليه الحال سنة ١٩٣٧ الا فيما يختص بالنفال فان الارقام الواردة بشأنها تبين معدل محصول تلك السنة (اعني سنة ١٩٣٧) والسنتين السابقة لها واللاحقة . ثم ان الارقام الواردة في هذا البحث تعبر عن ملايين الاطنان المترية وكسورها الى درجتين عشريتين

ورغبةً منا في تجنب اغفال الناحية الانسانية من بحثنا رأينا ان نبدأه بذكر عدد السكان في الدول المتحاربة . يبلغ عدد السكان في بريطانيا وفرنسا نحو ٨٩ مليوناً واذا اضفنا الى ذلك مجموع سكان الامم البريطانية المستقلة (الدومنيون) والهند وغيرها من المستعمرات البريطانية والفرنسية فان هذا الرقم يبلغ ٦٣٩ مليوناً . وتواجه المانيا هذا العدد الضخم في هذه الحرب بمجموع سكانها الذي يبلغ ٧٥ مليوناً . وربما خيل الى البعض انه يجب ان نضيف الى هذا الرقم ثمانية وثلاثين مليوناً اخرى يتألف منها مجموع سكان تشيكوسلوفاكيا والاقاليم البولندية التي اجتاحتها جيوش المانيا . ولكن الواقع هو ان هؤلاء جميعاً يغلب ان يكونوا عامل ضعف يهدُّ من نشاط المانيا وقوتها لا عامل قوة يمكنها ان تستند اليه . وربما توهم المرء هناك وأوهم شعبه بان في وسعه الاعتماد على مؤازرة الملايين من الروس البلاشفة ولكن ذلك زعم لا أساس له

وحيث ان هذه الملايين من سكان الدول المتحاربة ومن يجندون منهم في حاجة الى الغذاء والى الثياب فضلاً عن حاجتهم الى الاسلحة والذخائر حتى يتمكنوا من مواصلة القتال يجدر بنا ان ننتقل بالبحث الى شؤون الغذاء والملابس والتسليح

﴿ الفلال والمواد الغذائية الاخرى ﴾ يسود الاعتقاد فريقاً كبيراً من الناس أن بريطانيا وفرنسا دولتان صناعيتان حصرت فيهما الجهود كلها في ناحية الانتاج الصناعي فقط . وانهما

عاجزتان عن انتاج المواد الغذائية التي تكفي شعبها. ولكن حقيقة الواقع تخالف هذا الاعتقاد الخاطئ. اذ انهما تنتجان سنويًا من المواد الغذائية ما يبلغ مجموعه نحو ٤٤٫٦٦ مليون طن متري. ومن هذه المواد الغذائية القمح والشوفان والشعير والفرطم والذرة والبطاطس والسكر المكرر واللحوم والزبدة. وهذا غير ما ينتظر أن تسفر عنهُ مشروعات التوسع والاكثار التي تقرر تنفيذها بعد نشوب الحرب على نحو ما اورد المستر تشمبرلين في احدى خطبه الاخيرة اذ قال ان اولي الامر في بريطانيا قرروا اصلاح ما يبلغ مليونين من الافدنة من الاراضي الصالحة للزراعة وقد تمّ فعلاً اعداد المشروع لاصلاح ما مساحته مليون وربع مليون منها. ثم ان استراليا وكندا من اعظم بلاد العالم انتاجاً للمواد الغذائية وهذا علاوة على ما تستطيع بريطانيا وفرنسا شراءه من البلاد المحايدة بفضل قدرتهما المالية العظيمة على الشراء وقوتهما البحرية، التجارية والحربية

أما المانيا التي لا يكاد يكون لها مصادر خارجية تستطيع الاعتماد عليها فتنتج من المواد الغذائية ٨٤٫٥٨ مليون طن متري ولو سلمنا جدلاً بأن في وسعها الحصول على حاجتها الغذائية من روسيا وبلدان البلطيق فان مجموع ما يمكن لهذه الدول الاستغناء عنه وتصديره اليها لا يتجاوز بحال ٨١٫٤٧ مليون طن متري. أما فيما يختص بالماشية فان موقف بريطانيا وفرنسا من هذه الناحية افضل مما يظن اذ يبلغ عدد الماشية فيهما ٣٥ مليون رأس حالة ان المانيا ليس فيها سوى ٢٣ مليوناً. وعدد رؤوس الغنم فيهما ٣٦ مليوناً مقابل خمسة ملايين في المانيا. يقابل هذا ان مجموع ما في المانيا من الخنازير يبلغ ٢٦ مليوناً وما في بريطانيا وفرنسا منها ١٢ مليوناً فقط

﴿ القطن ﴾ ولننتقل الآن بحثنا الى ما تكتفي به هذه الامم. فبريطانيا وفرنسا لا تزرعان القطن في بلادهما فهما من هذه الناحية لا تنتجانه محليًا ولا تنتج مستعمراتهما منهُ سوى ١٫٢٢ طن متري. ولكننا نجد في الناحية الاخرى ان اسواق العالم القطنية بأسرها مفتحة الابواب على مصاريعها امامهما وموصدة في وجه المانيا في وسعهما ابتياع كل ما تحتاجان اليه مما ينتجه العالم من القطن

ويجدر بنا ان نورد هنا نقلاً عن الاحصاءات التي نشرتها مصلحة التعداد والاحصاء في الحكومة المصرية أن الامبراطورية البريطانية قد زادت مشترياتها من القطن المصري منذ ما نشبت الحرب الى كتابة هذه السطور زيادة بلغت ١٠١٫٦٤٤ بالة او ما يعادل ٢٣٪ مما كانت تشتريه في ايام السلم. وزادت فرنسا مشترياتها من القطن المصري ايضاً في المدة نفسها ٤٧٫٦٧٧ بالة (كانت مشتريات فرنسا في السنوات العادية لا تتجاوز ٣٧٫٧٦١ بالة فزاد الى ٨٥٫٤٣٨ بالة)

اما المانيا فلا تزرع القطن في بلادها وليس امامها من اسواقه الا اسواق روسيا السوفيتية وممالك البلطيق وايطاليا وممالك الدانوب ومجموع ما يفيض من القطن في هذه البلدان للاصدار

وتستطيع المانيا ابتياعه لا يزيد على ١٩ر٠ من مليون طن متري يقابل ذلك ان ٢٤ر١ مليون طن متري معدة للاصدار من الولايات المتحدة وحدها

﴿ الصوف والكتان ﴾ اما الصوف فبريطانيا وفرنسا تنتجان منهُ ٠٧ر٠ مليون طن متري يقابل ذلك ان المانيا تنتج ٠٢ر٠ مليون طن متري. ولكن بلدان الدومنيون والهند تنتج ٧٧ر٠ مليون طن متري والمستعمرات البريطانية والفرنسية تنتج ٠٥ر٠ مليون طن متري فمجموع ما تنتجهُ بريطانيا وفرنسا ومستعمراتهما والهند وبلدان الدومنيون يبلغ ٨٩ر٠ مليون طن متري والباقي من انتاج الصوف العالمي المعد للاصدار يبلغ ٢٨ر٠ مليون طن متري . وقد اباحت حكومة المملكة المتحدة (بريطانيا) كل ما تستطيع المستعمرات البريطانية والهند وبلدان الدومنيون انتاجه مدى الحرب ومدى سنة بعدها

اما الكتان فيكاد يكون الفريقان متساويين فيه فمحصول الكتان في كل منهما يبلغ نحو ٠٣ر٠ مليون طن متري والمحصول العالمي المباح للاصدار من شتى البلدان الاخرى يبلغ ١٦ر٠ مليون طن متري

﴿ الحرير الصناعي ﴾ تتفوق المانيا في هذه المادة على بريطانيا وفرنسا اذ ان انتاجها منهُ يبلغ ١٥٧ر٠ مليون طن متري حالة ان الحليفتين لا تنتجان منهُ سوى ١١١ر٠ مليون طن متري ولا يستطيع أحد من الفريقين المتحاربين الحصول على شيء منهُ من أية مملكة من ممالك العالم

﴿ الخشب والمطاط ﴾ ويجب ان لا نغفل ذكر مادتين اساسيتين لهما منزلة خاصة ، هما الخشب والمطاط. أما الخشب فيبلغ ما كانت تصدره الحليفتان منهُ ٢٠ر٨ مليون متر مكعب حالة ان المانيا وتشيكوسلوفاكيا والمناطق التي غزاها الالمانيون من بولندا كانت تبيع من الخشب ٢٣ر٤ مليون متر مكعب

ولدينا من الممالك المحايدة اسبانيا والبرتغال وأميركا اللاتينية (جمهوريات اميركا الوسطى والجنوبية) فهذه البلدان كانت تصدر من الخشب الى الخارج ٦١ر٠ مليون متر مكعب والولايات المتحدة الاميركية ٤ ملايين متر مكعب . ثم آسيا وأفريقيا وكانتا تصدران ٧٥ر١ مليون متر مكعب والدول السكندينافية وسويسرا ويبلغ ما تصدره ٤٤ر٩ مليون متر مكعب وروسيا السوفياتية وممالك البلطيق وكانت تصدر ٦٥ر٧ مليون متر مكعب وايطاليا وممالك الدانوب ويبلغ ما تصدره ٢٣ر٣ مليون متر مكعب

وتتجلى مزية بريطانيا وفرنسا في ثرائهما الاقتصادي فيما لديهما من مصادر المطاط وهو المادة التي أصبح لها المقام الاول في هذه الايام التي تعددت وكثرت فيها وسائل النقل الميكانيكية . ويبلغ مجموع الانتاج العالمي من المطاط سنويًا مليون طن متري . ويبلغ نصيب الاقاليم التي تسيطر عليها بريطانيا وفرنسا ٥٨ر٠ في المائة منهُ والباقي وقدره ٤٢ر٠ في المائة يصدر من بلدان آسيا وافريقيا التي يستحيل على المانيا استيراد شيء منها

﴿ الورق ﴾ وقبل ان نطرق باب البحث في الاسلحة والذخائر يجدر بنا ان نعرج قليلاً على مصادر الورق الذي أصبح سلاحاً من أهم اسلحة الدعاية وهي تعد اخطر سلاح في الحرب الاقتصادية المستعرة الآن . فرنسا وبريطانيا تنتجان من الورق ٢٫٤٧ مليون طن متري في العام يقابل ذلك أن انتاج المانيا والبلاد التي تحت سلطانها يبلغ ٤٫٣٤ وقد بلغ من سهم المطابع الحديثة وضخم ما تستهلكه من الورق ان اصبح مادة ليس في وسع بلد ما من بلاد العالم الاستغناء عنها

﴿ الاسلحة والذخائر ﴾ طاحت الحرب الحديثة بكثير من القواعد الاساسية التي كانت تقوم عليها عظمة الجيوش في الازمنة السابقة فلم يعد لكثرة الجيش كبير وزن ولا لشجاعتهم عظيم أثر بغير الاسلحة ووسائل النقل الميكانيكية الحديثة . ويقضي بنا هذا الحديث الى البحث في موضوع توزيع المعادن الرئيسية والمواد الاساسية لصنع الاسلحة والذخائر . واليك بياناً عن الانتاج السنوي لهذه المعادن التي تصنع منها هذه الاسلحة الفتاكة

	بريطانيا وفرنسا دون بلدان الدومنيون والمستعمرات	المانيا والممالك التي احتلتها
ركاز الحديد	٥٢٫٤٠ مليون طن متري	١٢٫٣٠
الحديد الصب وأخلاط الحديد	١٦٫٥٥	١٨٫٧٠
الفولاذ (الصلب)	٢١٫٠٩	٢٣٫٧٩

واذا اضفنا الى هذه الارقام مجموع ما تخرجه مناجم الممالك المستقلة البريطانية والمستعمرات فان كفة الحليفتين ترجح رجحاناً بيناً في هذه المقارنة

ولا يخفى ان الندرة الوحيدة التي تستطيع المانيا الحصول منها على الحديد الخام هي الممالك السكندينافية التي تصدر سنوياً حوالي ٨ و ١١ مليونة من السويد . وهذا يفسر قلق المانيا من محاولة روسيا السيطرة على بحر البلطيق تلك السيطرة التي قد تهدد مواصلاتها مع السويد

ولا تنتج الاراضي البريطانية والفرنسية فلز النحاس . اما المانيا فتنتج ٠٫٠٣ مليون طن متري وتملك المستملكات البريطانية المستقلة والهند تستخرج من مناجمها ٠٫٣٠ مليون طن متري وانتاج المستعمرات الاخرى ٠٫٢٨ . أما البلدان التي تصدر النحاس خلاف ما سبق الاشارة اليه فهي اسبانيا والبرتغال والقارة الاميركية

اما الرصاص فان انتاج المانيا منهُ يبلغ ٠٫٠٩ ملايين طن متري حالة ان ما تنتجه بريطانيا وفرنسا معاً يبلغ ٠٫٠٣ مليون طن متري . أما الهند والبلدان المستقلة البريطانية فتنتج منهُ ما يبلغ ٠٫٠٨ مليون طن متري ، وأما المستعمرات الاخرى فتنتج ٠٫١٣ مليون طن متري

وتنتج المستعمرات البريطانية ٠٫٥٤ مليون طن متري من الزنك وبريطانيا وفرنسا ٠٫٠١ من مليون طن متري مقابل ما تنتجه المانيا ويبلغ ٠٫١٩ مليون طن متري . أما فيما يتعلق بالقصدير

فالظاهر ان المانيا في حالة لا تحسد عليها لانها لا تنتج منهُ شيئاً. حالة ان المقدار الذي يمكن تصديره من التصدير من شتى ممالك العالم فيما عدا الحلفاء هو ٠٫٠٠ مليون طن متري. والمستعمرات البريطانية والفرنسية تنتج منهُ ما يوازي هذا الرقم

فاذا ما انتقلنا بحثنا الى الفحم وجدنا ان بريطانيا متفوقة تفوقاً حاسماً في انتاجه لأن البلدان المستقلة البريطانية والمستعمرات ولا سيما كندا تنتج جميع محصول العالم منهُ وتغدر بـ ١١٫٠ مليون طن

وموقف الحليفتين من المتنافسين ممتاز لأن المانيا لا تنتج منهُ شيئاً والبلدان التي غزتها تنتج ١١٫٠ مليوناً حالة ان بريطانيا وفرنسا تحصلان من امبراطوريتهما ما يبلغ ٢٧٫٢ مليون طن متري . اما الفحم وهو من اهم مستلزمات صناعة الحديد والصلب وتوليد الكهربائية وتنظيم وسائل النقل وغيرها فجدير بالبحث على حدة

تنتج المانيا من الفحم في الاحوال العادية ٢٢٧٫٧ مليون طن متري وتنتج البلاد التي احتلتها ٦٣٫٨٠ مليون طن متري فيكون مجموع انتاجها السنوي من الفحم ٢٩١٫٥ مليون طن مقابل ما لدى بريطانيا وفرنسا منهُ مليون طن متري. وهو ٢٨٨٫٩ طن متري. وهذا علاوة ما تحصل عليه بريطانيا من بلدان الدومنيون وقدره ٦٦٫٧٠ مليون طن متري ومن المستعمرات الاخرى وقدره ٢٫٢ فيصبح مجموع إنتاجهما السنوي من الفحم ٣٥٧٫٤٠ . ولما كان معظم المناجم الالمانية التي في مناطق السار وبولندا وتشيكوسلوفاكيا في حالة تلما تسمح باستغلالها على وجه مرضي فالرقم الذي اوردناهُ عن انتاج الفحم في الريخ يزيد بطبيعة الحال على الواقع . ومع هذا فان الكهربائية المولدة في المانيا اكثر منها في بريطانيا وفرنسا اذ تبلغ في المانيا ٥١٫٦ الف مليون كيلوات ساعة مقابل ٤٦٫٩٠ الف مليون كيلوات ساعة في بريطانيا وفرنسا

﴿ البترول ومشتقاته ﴾ والحديث عن الفحم يفضي بنا الى الكلام عن المواصلات التي ظلت طوال العصور مفتاح التجارة وقائد التقدم العمراني. وقد اصبح زيت البترول (والمواد الاخرى المستخرجة منهُ) العامل الحيوي في استغلال طرق المواصلات استغلالاً يبلغ الحد الذي تقتضيه مستلزمات العصر الحديث، خصوصاً وقد حل البترول محل الفحم في كثير من الشؤون

وليست منزلة البترول مقتصرة اليوم على التجارة وانما تعدتها الى مظاهر النشاط الحربي اذ بدونه تشل حركات الاساطيل البحرية والجيوش البرية والاساطيل الجوية . فمهما تبلغ هذه القوات المسلحة من القوة فانها عديمة الجدوى اذا لم تزود بمادة حياتها وهي البترول واذا لم تكن هذه المادة الحيوية رهن الاشارة في اي زمان وفي اي مكان

فلهذه الاسباب وسواها يعتقد كثير من الناس ان البترول سيكون العامل الحاسم في هذه الحرب. وان معظم المعارك الكبيرة في البر والبحر والجو ستدور بقصد السيطرة على آبار البترول

او بقصد حرمان العدو من استخدامها . ولا يفتح كل من الفريقين المتحاربين سوى جانب يسير من المقادير الهائلة التي سيحتاجان اليها في زمن الحرب ولذلك سيضطر الفريقان الى استيراد مقادير كبيرة من الخارج اما بالطرق السلمية واما بالحرب ، كما سيبذل كل فريق جهده لمنع الفريق الآخر من الحصول عليه

وفيما يلي بيان بتوزيع البترول في البلاد المحايدة . وتدل الارقام الواردة في العمود الاول على مجموع الانتاج السنوي على حين ان الواردة في العمود الثاني تبين المقادير التي يمكن اصدارها

	مليون طن متري	مليون طن متري
(١) اسبانيا والبرتغال وأميركا اللاتينية	٤٢٫٤٣	٣٠٫٠٠
(٢) الولايات المتحدة	١٧٢٫٨	٢٢٫٠٠
(٣) آسيا وافريقيا	١٧٫٩٦	١٥٫٠٠
(٤) الشرق الادنى	٤٫٣٤	٤٫٠٠
(٥) روسيا ودول البلطيق	٢٨٫٣٢	١٫٨٠
(٦) ايطاليا ودول الدانوب	٧٫٢٦	٥٫٧٠

وليس في وسع المانيا ان تحصل على جالون واحد من الدول الموضحة في البند الاول والثاني من هذا الباب لأن السفن الالمانية التي تمخر البحار لجأت إلى ثغور المانية أو محايدة أو أسرت أو أغرقت بأيدي رجالها . ونظراً الى قلة ما تملكه المانيا من مركبات السكك الحديد الناقلة للبترول فانها سيصعب عليها ان تحصل على كثير من بترول جارتها روسيا السوفياتية ولا سيما ان هذه الاخيرة لن يمكنها الاستغناء عن قاطراتها لحاجتها الى معظمها في تغذية اقتصادها القومي . أما موقف المانيا في الاسواق الرومانية ففي غاية الحرج إذ تواجه فيها منافسة الحليفتين التجارية القوية

ولو فكرت المانيا في محاولة السيطرة على آبار الزيت الرومانية بالقوة الغاشمة لكانت محاولتها هذه مخاطرة يدفع اليها اليأس إذ ان مثل هذه الغزوة سيكون لها تأثير كبير في استهلاك ما خزنته الحكومة الالمانية من البترول . واذا فرضنا جدلاً أنها أفلحت في وضع يدها على آبار الزيت هذه فمن المحتمل جداً أنها ستجدها قد خربت وأصبحت غير صالحة للاستغلال بأي حال من الأحوال

ويجدر بنا في هذا السياق أن نورد احصاء عن السيارات وغيرها من المركبات التي تتحرك بالبترول . ويبلغ مجموع ما هو موجود منها في العالم ٤٣ مليوناً . وفيما يلي بيان بتوزيعها

	المجموع مقدراً بالمليون	مجموع الانتاج مقدراً بالملايين
بريطانيا العظمى وفرنسا	٤٫٦١	٦٩٣
الممتلكات المستقلة البريطانية والهند	٢٫٨٦	٢٠٧

	المجموع مقدراً بالمليون	مجموع الانتاج مقدراً بالآلاف
المستعمرات البريطانية والفرنسية	٠٫٤٣	.....
اسبانيا والبرتغال وأميركا اللاتينية	٢٠٫٩٢	...
الولايات المتحدة	٢٩٫٧١	٤٫٨٠٩
آسيا وأفريقيا	٠٫٣٦	١٤
الشرق الادنى	٠٫٠٨	.....
اسكندينافيه وسويسرا	٠٫٩٠	٩
روسيا ودول البلطيق	٠٫٦٠	١٩١
ايطاليا ودول الدانوب	٠٫٥١	٧٥
المانيا وبولاندا وتشيكوسلوفاكيا	١٫٧١	٣٥٣

ولنبين الآن كيف توفى اثمان هذه البضائع التي في وسع الجليتين شراؤها ووسائل نقلها الى بلديهما

يبلغ مجموع المستخرج من الذهب سنوياً في العالم أجمع ١٠٥٧ طناً مقرباً حصة صاحبة بريطانيا وفرنسا ومستعمراتهما منه ٦٢٢ طناً مقرباً . أما المانيا فلا تستخرج شيئاً منه من أرضها أو الأرض التي احتلتها . وروسيا تستنبط من مناجمها ١٦٩ طناً من الذهب في السنة

وقيمة التجارة الخارجية لكل فريق من المتحاربين لا تقل استيفاقاً للنظر عما ذكرناه . إذ يبلغ مجموع قيمة تجارة بريطانيا وفرنسا الخارجية ١١٫٨٢٠ مليوناً من الدولارات الذهب . أما المانيا فتبلغ تجارتها الخارجية ٣٫٠٠٠ مليون دولار ذهب مع ملاحظة ما سببهُ الحصر من شل جانب عظيم جداً منها . أما الدول التي احتلتها المانيا فتبلغ قيمة تجارتها الخارجية ٦٦٠ مليون دولار . وأما روسيا فتبلغ تجارتها الخارجية ٥٧٠ مليون دولار

ونختم هذا البحث ببيان ما لدى هذه الدول من السفن التي تنقل بها البضائع التي تستوردها من الخارج

يبلغ مجموع تفريغ السفن التجارية في العالم ٦٥٫١٤ مليون طن . نصيب بريطانيا وفرنسا منهُ ٢٢٫٨١ مليون طن والولايات المتحدة ١٢٫٤٠٣ مليون طن والدول السكندينافية ١٠٫٥٧ مليون طن وروسيا ١٫٦٣ مليون طن . اما المانيا فكانت حمولة سفنها التجارية تبلغ قبل الحرب وقبل ان تكتسح سفنها من البحار ٣٫٩٤ مليون طن

فيتضح من مراجعة هذه الارقام ان بريطانيا وفرنسا بما لديهما من الموارد الغنية الوافرة وبرأسمالها الهائل الذي يمكنهما به ابتياع ما تشاءان من الاسواق العالمية في جميع ارجاء العالم وبما لديهما من وسائل الشحن البحري — محصنتان من الوجهة الاقتصادية تحصناً لا يقل في قوته ومتنه عن تحصنها الحربي في خطوط ماجينو